

حول القانون الدولي وغزة: تأملات نقدية

مقدمة «مدار»

أدناه، ترجمة لأهم المقالات الصغيرة التي ظهرت في مجلة London Review of International Law والصادرة في منتصف العام ٢٠٢٤ ضمن عدد خاص بعنوان «تأملات نقدية حول القانون الدولي وغزة». تأتي هذه المقالات في وقت حساس يواجه فيه العالم أزمة إنسانية حادة في فلسطين، حيث يتصاعد القمع والمجازر بشكل مستمر. تسعى هذه الترجمات إلى نقل رؤى نقدية بعيون أكاديمية إلى القارئ العربي، لتعميق فهمه لدور القانون الدولي في صراع الفلسطينيين من أجل الحرية وتقرير المصير، وتقديم تأملات عميقة من قبل خبراء وباحثين حول جدوى هذه القوانين وفعاليتها في حماية الفلسطينيين ودعم حقوقهم الأساسية.

يعالج هذا العدد من المقالات الدور المتناقض للقانون الدولي: من جهة، يُستخدم كأداة تبريرية

من قبل القوى المهيمنة لتبرير الهيمنة والاحتلال، ومن جهة أخرى، يسعى الباحثون لاستكشاف كيف يمكن تجيير القانون الدولي ليكون أداة فاعلة للمساءلة والمقاومة. تسلط هذه الترجمات الضوء على الحاجة الملحة لفهم القانون الدولي بشكل أكثر نقدية، وخاصةً من منظور الشعوب المستضعفة التي كثيراً ما تتعرض حقوقها للتجاهل تحت ذريعة الشرعية الدولية.

القارئ العربي بحاجة إلى هذه الأصوات المستنيرة التي تتجاوز السرديات السائدة، لتستكشف كيف يمكن للقانون الدولي، رغم قيوده البنيوية والسياسية، أن يتحول إلى أداة لتأكيد الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، ليس فقط في زمن الحرب، بل في النضال المستمر من أجل الحرية والكرامة.

هيئة تحرير «قضايا إسرائيلية»

ومع تحول الفلسطينيين تجاه حلّ الدولتين، سيتعين التوصل إلى تسوية تقسّم الأرض. لكن الخوف هو أن شيئاً أكثر شؤماً ينطوي على الإصرار على أن تتفاوض الأطراف بدلاً من إضاعة وقتها في النزاعات القانونية.. إن التفاوض بعيداً عن القانون الدولي يعني وضع كل شيء على الطاولة، في عمل سياسي خالص، كما لو أن القانون لا يمكن أن ينشأ إلا بعد لقاء وجهي بين المتقاتلين.

الحجج القانونية لكسب قضيته. وقد يكون الرأي الأكثر قبولاً هو أن القانون الدولي لا «يضع علامة صحّ في جميع المربعات» (في إشارة إلى أنه يقبل كل شيء)، إذا جاز التعبير، بل ينص فقط على حدّ أدنى لا يزال يتعين البحث عن شروط التسوية السياسية في إطاره.

ومن المؤكد أن هناك هامشاً بين الخطوط العريضة لتسوية الصراع كما قد تنتج عن القانون الدولي والطلول الدقيقة التي تقترحها على أرض الواقع. لا يزال القانون الدولي بحاجة إلى دبلوماسيين ورسماء خرائط. وقد يكون القانون أيضاً في بعض الأحيان جامداً للغاية بالنسبة لبعض التنازلات المعقدة اللازمة، وأنه ينبغي للمرء، إذا جاز التعبير، ألا يدع نقطة قانونية تقف في طريق التوصل إلى تسوية جيدة. وكما قلت في مكان آخر، فإن الإصرار على القانون الدولي على حساب كل شيء آخر قد يؤدي إلى بعض أوجه الجمود. ومع تحول الفلسطينيين تجاه حلّ الدولتين، سيتعين التوصل إلى تسوية تقسّم الأرض. لكن الخوف هو أن شيئاً أكثر شؤماً ينطوي على الإصرار على أن تتفاوض الأطراف بدلاً من إضاعة وقتها في النزاعات القانونية.. إن التفاوض بعيداً عن القانون الدولي يعني وضع كل شيء على الطاولة، في عمل سياسي خالص، كما لو أن القانون لا يمكن أن ينشأ إلا بعد لقاء وجهي بين المتقاتلين.

من ناحية، يبدو هذا السياق الذي يشترط التفاوض على كل شيء بدلاً من الانصياع للقانون الدولي وكأن الدول تولد بدون تاريخ وإنما تتفاوض

تطبيق القانون أم الحل عبر التفاوض

فريدريك ميغريه^١

لعل أحد أبرز الادعاءات التي تبرز باستمرار في ما يخص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، هو أن القانون الدولي لا يفرض إلى إرساء السلام، وأن الإصرار على حقوق الإنسان من منظور دولي هو مضيعة للوقت. وبدلاً من ذلك، ينبغي على الأطراف (التي يقصد بها عمومًا الفلسطينيين) أن تتفاوض على إقامة دولتها.

كيف لنا أن نفهم مطلب التفاوض بدلاً من الاستثمار في القانون، على خلفية المطالبات القوية التي قدمت باسم سيادة القانون الدولي؟ فعلى سبيل المثال، يكاد يكون اعتبار أن جهود السلام يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع مبادرات المساءلة القانونية بمثابة عقيدة. وفي كل سياق من سياقات النزاع الإقليمي، فإن الشرط المعياري هو أنه ينبغي معالجة هذه المسائل على أساس القانون الدولي ومن خلال تسوية المنازعات.

أترك جانباً هنا وجهة النظر غير المعقولة بأن جميع المطالبات القانونية للجانب «الأخر» يتم تقديمها بسوء نية - مجرد شكل من أشكال الحرب القانونية - وبالتالي لا تستحق حتى النظر فيها، إذا كان هذا صحيحاً، فمن المؤكد أن الجانب الذي يقدم المطالبة القانونية ستكون له مصلحة كبيرة في نشر

١ فريدريك ميغريه (Frédéric Mégret)، أستاذ القانون وحائز على كرسي هانز وتمار أوبنهايمر في القانون الدولي العام من جامعة ماك غيل (McGill).

إن الاعتقاد بأن القانون الدولي لا يملك كل الإجابات هو أمر آخر. ومن غير اللائق تمامًا أن يطلب من طرف في نزاع أن يتنازل عن جميع مطالباته القانونية كشرط للاستماع إليه: أن تُطلب منه المشاركة في محوه القانوني، في الواقع، على وجه التحديد في اللحظة التي يطالب فيها بالسيادة.

النفاق والعرق والقانون الدولي

روبرت نوكس^٢

كثرت لغة النفاق ردًا على العدوان الإسرائيلي على غزة. أظهر الغرب، و«النظام القائم على القواعد»، والقانون الدولي، والمؤسسات الدولية، جميعهم، ردود فعل غير كافية تجاه الأعمال الوحشية الإسرائيلية، سواء في التزاماتهم القانونية، أو في ردّهم على الغزو الروسي لأوكرانيا. فما الذي يفسر هذا النفاق؟ الجواب: العنصرية. كلما استُدعي القانون الدولي لحماية أولئك الذين ليسوا من البيض، أو لمحاكمة أولئك الذين هم من البيض، يفشل في تحقيق ذلك. لقد كشفت غزة عن هذا النفاق العنصري.

لأول وهلة، قد تبدو هذه الحجة قوية. ومع ذلك، هناك أسباب تدعو لمراجعتها. وفقًا لهذه الرواية، تكمن مشكلة القانون الدولي في تطبيقه غير المتسق. فإذا طُبّق القانون الدولي بشكل عادل واستمر الالتزام بالمساواة، فلن يكون هناك نفاق. هذه الحجة ليبرالية في جوهرها، حيث يُعتبر القانون الدولي - في أسوأ الأحوال - قوة محايدة تُستخدم لأغراض عنصرية. يتجاهل تصوير القانون الدولي هذا على أنه بريء لكنه غير كفؤ، التواطؤ الهيكلي للقانون الدولي مع العنف الإسرائيلي. نحن بحاجة إلى فهم دور القانون الدولي في دعم العنف العنصري ضد الفلسطينيين، حتى عندما يُطبق بشكل «منصف».

يتجلى ذلك بوضوح في حالة القانون الدولي الإنساني. تدّعي إسرائيل وداعموها الغربيون أن حماس

على شكل ولادتها (tabula rasa)، وهو جزء من تقليد واقعي يؤكد على الطبيعة العالمية التي تخلق التنازلات التاريخية. من ناحية أخرى، فإنه يمثل أيضًا تصويماً دراماتيكيًا على عدم الثقة في القوة الحازمة للقانون وهو أمر مدهل للغاية - بالتأكيد وفق رؤية تسطيحية تبسيطية حول نظام دولي قائم على القواعد.

أتساءل عما إذا كان أولئك الذين يدافعون عن التفاوض الخالص يدركون كيف أن وجود كل شيء في العلن قد يقوض أيضًا وجهة نظرهم (وبشكل خاص القانونية، ولو جزئيًا). لكن الأمر الأكثر إشكالية هو أنني أتساءل عما يكمن وراء إعطاء الأولوية الجذرية للتفاوض على القانون، إن لم يكن محاكاة للتعبير الصريح عن علاقات القوة. وبطبيعة الحال، قد يكون هذا هو بيت القصيد.

هناك بعض الأمور التي تتكرر هنا. يذكّرنا هذا بالعقود التي اضطرت خلالها هايتي إلى «التفاوض على وجودها نفسها» في القرن التاسع عشر، على الرغم من وقوف القانون الدولي مع إنشاء الدولة وسيادتها على ما يبدو. ابتزت الدول الغربية بشكل أساسي الجمهورية الجديدة الهشة لإبرام مجموعة متنوعة من المعاهدات وتقديم تنازلات قوية بما في ذلك، بشكل سيئ السمعة، دفع تعويضات عن استملاك العبيد. ولم تسترد هايتي سيادتها بالكامل منذ ذلك الحين. إن الاعتقاد بأن القانون الدولي لا يملك كل الإجابات هو أمر آخر. ومن غير اللائق تمامًا أن يطلب من طرف في نزاع أن يتنازل عن جميع مطالباته القانونية كشرط للاستماع إليه: أن تُطلب منه المشاركة في محوه القانوني، في الواقع، على وجه التحديد في اللحظة التي يطالب فيها بالسيادة.

٢ محاضر أول في القانون في كلية الحقوق والعدالة الاجتماعية، جامعة ليفربول.

فما الذي يفسر هذا النفاق؟ الجواب: العنصرية. كلما استُدعي القانون الدولي لحماية أولئك الذين ليسوا من البيض، أو لمحاسبة أولئك الذين هم من البيض، يفشل في تحقيق ذلك. لقد كشفت غزة عن هذا النفاق العنصري.



جباليا المنكوبة في صورة التقطت يوم ٦ أكتوبر ٢٠٢٤. (شينخوا)

الدول المتقدمة ضد الشعوب «البدائية» التي تُنظر إليها بعين عنصرية.

يتجلى ذلك أيضًا في مبدأ «التمييز»، الذي يتطلب من الدول التفريق بين المدنيين والمقاتلين. يبدو هذا المبدأ في ظاهره نبيلًا، لكن التقنيات «البدائية»، مثل الصواريخ غير الموجهة، تُعتبر غير قانونية لأنها لا تميز بين المدنيين والمقاتلين، بينما الأسلحة «الدقيقة» مثل القنابل الذكية والطائرات بدون طيار، رغم تدميرها الشديد، لا تُعتبر هجمات عشوائية بالضرورة. تكمن المشكلة في مدى «تناسب» العنف. في حالة غزة، تفهم وسائل العنف المتاحة للفلسطينيين على أنها

تنتهك قانون الحرب، في الوقت الذي يتم فيه تدمير المستشفيات والمدارس وقتل المدنيين جماعيًا على أيدي الجيش الإسرائيلي. يبدو ذلك مثالًا على النفاق، أليس كذلك؟ لكن في الواقع، الأمر أكثر تعقيدًا. كما أشار كريس أف يوشنيك وروجر نورماند قبل ٢٠ عامًا، تطور القانون الدولي الإنساني لإضفاء الشرعية على العنف الإمبريالي تحت مسمى «الضرورة العسكرية». وقد تم تعزيز هذا الخطاب باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، حيث اعتُبرت الأسلحة «البدائية» مضيعة للوقت مقارنة بالأسلحة الحديثة والدقيقة. رسّخ هذا التمييز، في سياق العنف الإمبريالي غير المتكافئ، قوة

غير قانونية بذاتها، بينما تحتاج الأسلحة الإسرائيلية المتقدمة إلى مجرد «تحقيق». يتعلق هذا التحقيق بما إذا كانت الهجمات تسبب أضرارًا «مفرطة» مقارنة بالمزايا العسكرية المتوقعة. أصبح هذا جزءًا من ذريعة الجيش الإسرائيلي، باستخدام التحذيرات والقنابل الوهمية. الفرضية هنا هي شرعية العنف العسكري، مع معاملة الحياة الفلسطينية كقيم قابلة للقياس مقارنة بالحياة الإسرائيلية المحمية تمامًا.

التناقض واضح هنا: العنف الفلسطيني «البدائي» محظور تمامًا، بينما تخضع القوة التكنولوجية الإسرائيلية لمجرد تدقيق. هذا ليس بسبب التطبيق غير المتكافئ، بل لأنه جزء من بنية القانون الدولي الإنساني، الذي يرسخ الانقسام العنصري بين العنف «المتحضر» و«غير المتحضر»، مما يمنح القوى الإمبريالية مجالًا واسعًا للمناورة. وقد تؤكد ذلك في مذكرات المحكمة الجنائية الدولية، حيث اتهم مسؤولو «حماس» بارتكاب جرائم أكثر من المسؤولين الإسرائيليين.

ليست هذه النتائج ناجمة عن مجرد نفاق، بل عن عنصرية متجذرة. إننا لا نستطيع مقابلة المساواة المجردة للقانون بمبدأ العنصرية. فالعنصرية في القانون الدولي تتجلى من خلال التطبيق المتساوي للمعايير التي تدعم الحروب المتقدمة تكنولوجيًا.

يعزز اللجوء إلى تجريدات القانون الدولي هذا الغموض العنصري. في نهاية المطاف، العنف الإسرائيلي هو نتيجة لعلاقات اجتماعية ملموسة، مدفوعة بالحاجة إلى تجميع رأس المال والسيطرة على السكان الفلسطينيين. ولا يمكن للقانون الدولي، بتجريداته، أن يعبر عن هذه العلاقات. في الماضي، كان القانون الدولي قادرًا إلى حد ما على تمييز البلدان الخاضعة للاستعمار، لكنه لم يستطع إلا أن يترجم هذه النضالات إلى رغبة مجردة في إقامة دولة. اليوم، تترجم المساواة المجردة للقانون الدولي العنف الاستعماري إلى فئات مجردة، تجعل من القضية الفلسطينية غير مفهومة ماديًا وتُختزل إلى «صراع حضارات».

في النهاية، تُستخدم اتهامات النفاق أحيانًا كأداة من قبل القوى الاستعمارية لنزع الشرعية عن النضال الفلسطيني. وقد استخدمت إسرائيل هذه الحجة لإضفاء الشرعية على أفعالها، متهمًا الفلسطينيين بالنفاق في استدعاء القانون الدولي لإحباط إسرائيل. يتجسد هذا

الالتهام في سياق قانون دولي مجرد أفعال إسرائيل من العلاقات الاجتماعية الرأسمالية والإمبريالية.

إذن، نقد النفاق وحده ليس كافيًا. حتى التطبيق المتساوي لمعايير القانون الدولي يدمج العنصرية ويعيد إنتاجها. لمحاكمة العنف الإسرائيلي، يجب أن نتجاوز تجريدات القانون الدولي ونهاجم العلاقات الاجتماعية التي تكمن وراء هذا العنف.

عندما يصبح نفي النقد عملاً دمويًا:

أن تكون محامياً دولياً في زمن الإبادة الجماعية

شهد حموري^٣

أقدم في هذا المقال القصير، تأملات حول اقتباسات لا تُنسى من المحادثات التي أجريتها حول فلسطين والقانون الدولي في العام الماضي. إن موقفي يشكل تأملاتي كامرأة عربية تعمل في مجال القانون الدولي في أوقات الإبادة الجماعية لشعبي التي يتم بثها على الهواء مباشرة.

أولاً

«ألا ترين أنه من خلال بناء الآمال على القانون الدولي، فإنك تدعمين مشروعًا لتهدئة الجماهير؟» - ناشط فلسطيني

المحامون الدوليون هم تجار الأشباح. ففي عالم يهيمن عليه منطق السياسة، نأتي إلى المشهد ممسكين بسيّدة العدالة لغرس الأمل أو اليأس. إن إيجابيتنا قوية، لأننا حراس «المقبول». أصبحت كلماتنا خلال هذه الإبادة الجماعية التي تُبثّ على الهواء مباشرة، سيوفًا في لعبة حرب قانونية عنيفة. ^٢ يغذّي القانون على شاشات الكمبيوتر المحمول الغموض الأخلاقي الذي يوجه ضبابية الواقع أو وضوحه.

غالبًا ما أذكر طلابي بأن «القوة العظيمة تترتب عليها مسؤولية كبيرة». إذا اتفقنا على أننا نعيش في عالم مترابط حيث القوة منتشرة، يجب أن نتفق على أن المسؤولية منتشرة أيضًا. نحتاج من أجل تحيّل المسؤولية المنتشرة، إلى توسيع فهمنا للسببية، ووزن

٣ محاضرة في القانون. تقع أبحاثها عند تقاطع القانون الدولي العام والقانون الاقتصادي الدولي والنظرية القانونية.

شعرت في كثير من الأحيان، أن المحادثات القانونية الدولية كانت بعيدة عن الواقع ذي الصلة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أبدأ كل حلقة نقاش أشارك فيها بالتذكير بالواقع الغاشم الذي نتحدث عنه، وهو واقع تفوح منه رائحة الجثث والوقت الذي يمرّ مع صدى صوت الطائرات بدون طيار التي تهدد بالموت الوشيك.

الى مصادر [وأدلة] نظاماً معتقدياً مرتبطاً بالامتياز المؤسسي الذي يحدد من يحصل على هالة الرصانة. في هذا السياق، أنا في حيرة من أمري: هل ننكر الواقع بشكل خطير من خلال الهوس بالتقنيات مرّة أخرى؟ هل نأخذ المؤسسات الدولية بشكل جدي في الوقت الذي تختار فيه هذه المؤسسات لغة غير حاسمة تقلل من قيمة عنف الحاصل، خصوصاً عندما يحمل الآباء أشلاء أطفالهم في أكياس؟

يبدأ أحد التفسيرات لهذه الظاهرة بتوضيح الفرق بين الإدراك والتصوّر. يمكن القول إن المحامين الدوليين الرئيسيين ينظرون إلى الاستعمار لكنهم لا يتصورونه. الإدراك هو الاعتراف بوجود «أ». أما مفهومة الأمر فتتطلب التفكير في ما الذي ينطوي عليه وجود «أ». أود أن أزعّم أنه بدون تجديد جاد لجوهر نظامنا، أي مبدأ المصادر [وإثبات الأدلة]، يظل الفهم السائد لماهية الاستعمار غائباً. للتكيف مع واقع الاستعمار، يجب أن تؤخذ الممارسات والمعايير والتاريخ والأعمال العلمية لجنوب الكرة الأرضية من الهامش إلى المركز.

وقد سلطت الإبادة الجماعية المستمرة في غزة الضوء على الطبيعة العنيفة لهذا الوضع الراهن. في سياق هذه الإبادة الجماعية المستمرة التي تُبث على الهواء مباشرة، تُظهر المناقشات حول «الدفاع عن النفس» و «الإبادة الجماعية» و «الدرع البشرية» و «الجهات الفاعلة غير الحكومية» و «الاحتلال» بوضوح موقفاً جماعياً يقوض ممارسة ومعايير وتاريخ الأعمال العلمية لجنوب الكرة الأرضية. إن التصنيف القانوني للهيمنة الأجنبية وإخضاع [الشعوب الأصلانية]، والاستخدام التاريخي للدفاع

الامتياز والقدرة. يمكن توضيح المنطق وراء كلماتي في القياس المنطقي التالي:
ويزيد الامتياز والقدرة من معايير المسؤولية الفردية تجاه الفضائع. يتمتع المحامون الدوليون بامتياز وقدرة.
زاد المحامون الدوليون من مسؤوليتهم الفردية تجاه الفضائع.

ثانياً

«لا يمكن الوثوق بعمل المحامين الدوليين الفلسطينيين، فهم عاطفيون للغاية»- محام بريطاني دولي
«تقف بيننا وبين التحرير طبقة سميكة من الرجال البيض البالغين من العمر ٥٠ عاماً الذين يدمنون على القانون الدولي كنظام معتقد، والرجال العرب الذين يبلغون من العمر ٧٠ عاماً والذين يدمنون على مصالحهم الخاصة»- محام فلسطيني دولي
من الشائع أن يصبح نقد تفكيك الاستعمار موضوعاً مهمشاً، مع تقويض دعوته إلى التغيير الجذري. على سبيل المثال، في وحدات القانون الدولي الموحدة، تصبح مناهج العالم الثالث للقانون الدولي (TWAIL) موضوعاً يجب تغطيته في النهاية إذا سمح الوقت بذلك. غالباً ما يتم تهميش أولئك الذين يشككون في منطق الوضعية (positivism) من منظور الجنوب العالمي كمحامين دوليين من الدرجة الثانية في الممارسة العملية. لقد أظهرت تجربتي الخاصة أن كلمات كبار قضاة الجنوب العالمي مثل ألفاريز (Alvarez) وأبي صعب (Abi Saab) وآمون (Ammoun) لا يُنظر إليها على أنها كافية بحكم الواقع لتقارير محكمة العدل الدولية. يصبح مبدأ الوصول



نائب المدعي العام الإسرائيلي جلعاد نوعام والمحامي مالكولم شو في محكمة العدل الدولية، لاهاي، هولندا، كانون الثاني ٢٠٢٤. (رويترز)

الواقع: تنمو الأكاذيب بشكل مفرط من التكرار، ويمكن في بعض الأحيان تعليق الحقيقة في السعي للحفاظ على الوضع الراهن. في أوقات الغموض الأخلاقي، يصبح من الضروري الدفاع عن الوضوح اللازم لدعم تمثيلات أوضح للواقع، إذا أردنا إصدار أحكام قيمة لتحديد الحقوق والواجبات. هذه الحاجة إلى لمس حقيقة الواقع الغاشم من جذوره هي الحد الأدنى المطلوب لفهم معقد للمسؤولية الفردية للمحامين الدوليين في أوقات الإبادة الجماعية.

رابعاً

«عندما تعرف أن اللغة القانونية الدولية غير محددة بطبيعتها، وأن المجتمع القانوني الدولي ليبرالي في الغالب، وأن المؤسسات القانونية الدولية هي فكر استعماري غير اعتذاري، فلماذا تتعامل معها حتى؟»
ناشط فلسطيني

«أنت محام، تتحدث فقط عن القانون كما هو»
ضابط مخابرات عربي

من ناحية أخرى، من وجهة نظر الجنوب العالمي، فإن أخذ القانون الدولي على محمل الجد في شكله

عن النفس لتبرير الانتقام من السكان الخاضعين، والتفضيل الاستعماري للدولة كجهة فاعلة [مقبولة قانونياً]، وحق الناس في النضال ضد الهيمنة الأجنبية والقهر، وواجب الدولة لإنهاء الاستعمار، والخطاب الحضاري للوضع الراهن، كلها مواضيع تحتاج تخصص للنقاش على الرغم من مركزيتها في الجنوب العالمي.

ثالثاً

«يبدو الأمر كما لو أنهم لا يرون الواقع نفسه الذي نراه» - محام فلسطيني دولي
وتبدأ مسؤوليتنا بالحد الأدنى من الفهم الواضح للواقع الذي نتكلم عنه. شعرت في كثير من الأحيان، أن المحادثات القانونية الدولية كانت بعيدة عن الواقع ذي الصلة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أبدأ كل حلقة نقاش أشارك فيها بالتذكير بالواقع الغاشم الذي نتحدث عنه، وهو واقع تفوح منه رائحة الجثث والوقت الذي يمرّ مع صدى صوت الطائرات بدون طيار التي تهدد بالموت الوشيك.

هناك أمران واضعان عندما يتعلق الأمر بمسألة

وبما أن الدول موضع الاتهام حاولت نفي التهم الموجهة إليها في لاهي، فإن اعتمادها على الحجج الإجرائية لم يسلط الضوء إلا على مدى مخالفتها. وتقول ألمانيا إن المحكمة الدولية يجب ألا تقيّم قانونية مساعداتها العسكرية لإسرائيل لأن إسرائيل ليست طرفاً في القضية. تحاول إسرائيل تقويض قضية جنوب أفريقيا للإبادة الجماعية من خلال تحدي حق جنوب أفريقيا في رفع دعوى

هذا الاختلاف هو عمل جهل متعمد لا يمكن للمحامين الدوليين أن يدعوا البراءة منه. هذه العبثية في ذروتها عندما يناقش المحامون الدوليون عدم تحديد الفواصل والكلمات لإصدار أحكام حول إبادة جماعية مستمرة يتم بثها على الهواء مباشرة. على الرغم من أن الأمر يبدو واضحاً للغاية، إلا أن الأمر يتطلب رياضة ذهنية بسيطة لنذكر أن ممارسات القانون الدولية في شكلها الحالي هي انخراط في أعمال دموية (bloody business).

القانون الدولي في رماد غزة

جون كويجلي

لقد أدت المرافعات المتعلقة بغزة أمام محكمة العدل الدولية إلى إدخال لغة القانون الدولي في الخطاب العام. وبت من المفهوم أن إسرائيل «دولة احتلال عسكري» (belligerent occupant) في غزة، مع كل المسؤولية التي يجلبها هذا الوضع. ينظر إلى سلوك إسرائيل في غزة على أنه يخضع لمجموعة من المعايير المنصوص عليها منذ فترة طويلة. لم يعد مصطلح «الإبادة الجماعية» مرتبطاً فقط بما كان سائداً في أوروبا منذ عقود، بل أصبح ينظر إليه على أنه مصطلح له عواقب قانونية على الأحداث الحالية. يتبنى الطلاب الذين يخيمون في حرمهم الجامعي الحجج القائمة على القانون الدولي. وتندد اللافتات في التجمعات العامة بـ «التواطؤ»، وهو مبدأ لم يكن معروفاً في السابق إلا لأعضاء لجنة القانون الدولي.

فالدول التي توفر وسائل الحرب لدولة أخرى

الحالي يتطلب إنكار واقع الاستعمار. إنه يتطلب قبول نظام إيمان لا يمكن تطبيعه بشكل حدسي إلا لأولئك الذين يتمتعون بامتيازات هائلة. إن النبرة الأجنبية للقانون الدولي، كلغة ليست لغتنا، واضحة وضوح الشمس من المنظور الفلسطيني.

لماذا الانخراط؟ لأن فلسطين تعبر عن انعدام جدوى القانون الدولي بشكل واضح. تستند الشرعية القانونية الدولية إلى بعض المطالبات المجردة بالعدالة. إذا انجرفت بعيداً جداً عنها، فإن أهميتها تخاطر بأن تصبح قديمة. يكون المرء أقرب إلى الواقع عندما يسأل «هل هذا عادل؟» بدلاً من «هل هذا قانوني؟».

وكما لاحظ مؤخرًا عبد الغني سيد، فإن ما له أهمية «تاريخية» ليس كيفية تفاعل المؤسسة القانونية الدولية مع معاناة الفلسطينيين؛ بل هو الطريقة التي تتفاعل بها المؤسسة القانونية الدولية مع معاناة الفلسطينيين. بل إن المعاناة الشديدة والإجرام هما اللذان يجبران هذه المؤسسات على التحرك. وفي الحالات القصوى، تصبح علاقات القوة مكشوفة. تُلقى فلسطين كحالة معاصرة للاستعمار - حالة يتم تطبيعها من خلال الوضع السياسي الراهن - الضوء على الهياكل المتأصلة للهيمنة الطبيعية في تخصصنا. إنه يجلب النقد إلى الواجهة.

وبدون دمج المفاهيم اللازمة لتصوير الأشكال المعاصرة للهيمنة، فقد وصل الاختلاف بين اللغة القانونية الدولية والواقع حدّ العبثية. هذا النقص في التكامل واضح في الدافع الساحق بين المحامين الدوليين الرئيسيين لتقديم «سرد متوازن» ينفي عدم التماثل الهيكلية الذي تحافظ عليه الدولة المستعمرة. إن نفي

إن الانفصال بين عدم شرعية ما يجري على غزة من ناحية، وعجز المجتمع الدولي عن التعامل معه من ناحية أخرى، يحمل في طياته احتمال الإصلاح الذي قد يعود بالنفع على المدى الطويل لصالح قضية السلام العالمي.

اتخاذ إجراء ذي معنى. وقد تتعرض الجمعية العامة لضغوط للاضطلاع بدور أكبر في إنفاذ القانون الدولي. ويمكنها أن تجمع قوة عسكرية من الدول الراغبة في الزحف إلى غزة لحماية سكانها. ويمكنها أن تستحضر سلطاتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة لقبول أعضاء جدد، وقبول فلسطين حتى من دون موافقة مجلس الأمن.

إن الانفصال بين عدم شرعية ما يجري على غزة من ناحية، وعجز المجتمع الدولي عن التعامل معه من ناحية أخرى، يحمل في طياته احتمال الإصلاح الذي قد يعود بالنفع على المدى الطويل لصالح قضية السلام العالمي.

الهرولة إلى لاهي

تور كريفيه

أولاً

في قصيدته «المهولون» من العام ١٩٩٥- استهدف نزار قباني أولئك -في القيادة الفلسطينية والعالم العربي الأوسع- الذين سارعوا بعد أوصلو إلى تبني المصالحة والتطبيع.

وركضنا.. ولهثنا.. وتسايقنا لتقبيل حذاء القتلة .. تركوا علبه سردينٍ بأيدينا.. تسمى (غزة)

ثانياً

لطالما حذر الباحثون الناقدون من الاندفاع في المجال

٥ كلية الحقوق، جامعة كامبردج.

تستخدمها بصورة غير مشروعة لا يتم تقييمها الآن من وجهة نظر سياسية فحسب، بل ينظر إليها على أنها هي نفسها مذنبية. وقد وصل مصطلح «القانون الإنساني» إلى جمهور أوسع. لم تعد «حرب الحصار» مفهوماً غريباً يتعلق بالحرب حول قلاع العصور الوسطى لكن ينظر إليها على أنها تنطبق على مجموعة كاملة من السكان الذين ليس لديهم وسيلة هروب [في عصرنا الحالي].

وبما أن الدول موضع الاتهام حاولت نفي التهم الموجهة إليها في لاهي، فإن اعتمادها على الحجج الإجرائية لم يسلط الضوء إلا على مدى مخالفتها. وتقول ألمانيا إن المحكمة الدولية يجب ألا تقيم قانونية مساعداتها العسكرية لإسرائيل لأن إسرائيل ليست طرفاً في القضية. تحاول إسرائيل تقويض قضية جنوب أفريقيا للإبادة الجماعية من خلال تحدي حقّ جنوب أفريقيا في رفع دعوى. إن الدول القوية في العالم، التي تحب أن تزعم أنها تقف إلى جانب القانون في العلاقات الدولية، تجد فجأة نفسها مرتطمة بحائط المحكمة التي أنشأتها هي نفسها. عندما يتم الطعن في احتلال إسرائيل العدواني للأراضي الفلسطينية باعتباره يتم تنفيذه بشكل سيئ لدرجة أنه غير قانوني، تضطر الولايات المتحدة، التي تدعم إسرائيل، إلى الاعتراف بمخالفات إسرائيل، حتى عندما تجادل بأن الاحتلال قانوني.

وحتى مع وصول قواعد القانون الدولي إلى جمهور أوسع، فإن الإجراءات القانونية المختلفة تظهر حدود ما يمكن أن تفعله المحكمة الدولية. وينظر إلى الأمم المتحدة على أنها غير قادرة على إنفاذ أوامر جهازها القضائي. ما يمكن أن يظهر هو دعم شعبي أقوى للقيود المفروضة على سلطة مجلس الأمن في منع

لطالما حذر الباحثون الناقدون من الاندفاع في المجال القانوني، حيث يتسرع البعض في اعتبار القانون الدولي قوة تقدمية بالضرورة، متجاهلين، من بين أمور أخرى، عجزه عن التعامل مع الهياكل المادية والمنطق النظامي الذي ينشأ منه العنف والفظائع.

الجنائية الدولية بإصدار مذكرات التوقيف التي قدمها خان، ويطالبون بالمزيد منها، متمسكين بإيمانهم بالمؤسسة - ليس بسبب تحيز المدعي العام أو حذره، ولكن بسبب تعقيدات القضاية التي تتناقض تمامًا مع سجلها الملموس.

خامسًا

هذا كله ليس جديدًا. ففي العام ٢٠٠٣، تم التعبير عن معارضة الغزو الأميركي والبريطاني للعراق بلغة الحجة القانونية - الحرب كانت استخدامًا غير قانوني للقوة. وكانت من فعل مجرمي الحرب الذين يجب محاكمتهم في لاهاي. وفي تأملهم في فكرة الاستناد إلى القانون الدولي لمعارضة الغزو، طرح مجموعة من الباحثين النقيدين احتمال أن يكون لهذا الاستناد عواقب غير مقصودة، وربما مؤسفة. بينما كان آخرون أقل غموضًا في تحذيراتهم. وبعد عقدين من الزمن، تقف تلك التحذيرات كتحذيرات كاساندرًا* يتم الاستشهاد بها كثيرًا ولكن نادرًا ما يُؤخذ بها.

سادسًا

في الماضي، كانت حركات مناهضة الإمبريالية تقدم لغة مختلفة؛ لغة تنادي بإنهاء الاستغلال والقمع ليس من خلال الاستناد إلى اتفاقية الإبادة

* كاساندرًا في الأساطير الإغريقية هي ابنة بريام ملك طروادة وهي كوبرا وكانت محبوبية لأبولو الذي وعدها بنعمة التبصر إن استجابت لرغباته، فوافقت على العرض، لكن ما إن حصلت على المهبة حتى سخرت من أبولو وطلبه ورفضت تحقيقه. فانتمم أبولو بأن جعل كل تنبؤاتها تُكذَّب.

القانوني، حيث يتسرع البعض في اعتبار القانون الدولي قوة تقدمية بالضرورة، متجاهلين، من بين أمور أخرى، عجزه عن التعامل مع الهياكل المادية والمنطق النظامي الذي ينشأ منه العنف والفظائع. من خلال تأطير الرعب الذي انفلت في غزة من حيث عدم الشرعية، والإصرار على وجود تعارض زائف بين القانون الدولي والهيمنة، فإننا نقوم بتطبيع تلك الهياكل والمنطق الذي يُنتجها، بالإضافة إلى دور القانون في تشكيلها.

ثالثًا

أوما بريخت، وهو شاعر آخر كتب في المنفى، إلى هذا التعقيم الأيديولوجي في قصيدته عام ١٩٣٦ بعنوان «Über die Gewalt». «يُطلق على التيار المتهور اسم العنف / لكن مجرى النهر الذي يحجزه / لا يصفه أحد بالعنف». نحن نطالب بوضع حدٍّ لجرائم الحرب والإبادة الجماعية وعدم الشرعية في فلسطين، ولكن ماذا عن مجرى النهر؟

رابعًا

في الوقت الذي ينحني فيه الكثيرون للمزاج السياسي السائد ويكتفون بالمرآعة والتظاهر بـ«التوازن»، أصبح التقليد النقدي أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومع ذلك، يكشف العديد من علماء القانون الناقدين عن قابلية مثيرة للإعجاب، حيث يفرحون بوعد القانون الدولي، وتفسح انتقاداتهم المجال لاحقًا للشكليات المتكررة. يكتبون ويوقعون على رسائل مفتوحة باسم الخبرة القانونية بلا كلل أو ملل. يطالبون بالحكمة

وهنا يكمن المأزق المزدوج: نحن نطالب المحكمة بالتحرك، لكن لا يبدو أن ذلك مهم كثيراً إذا فعلت. فإذا لم تفعل المحكمة شيئاً، فإنها تثبت الانتقادات القديمة الموجهة إليها: انتقائيتها، وعلاقتها بالسلطة. وإذا تحركت، فإن تلك الانتقادات لا تزال قائمة: المحكمة تظل انتقائية ومتورطة في هياكل السلطة. لذلك، يناشد الكثيرون المحكمة، لكن البعض الآخر بدأ يتساءل: هل هناك طريق آخر؟

تخيّل فلسطين حرّة: عدالة بلا قانون جنائي

صوفي ريجني

ماذا يعني تخيل مستقبل تكون فيه فلسطين حرّة؟ مستقبل لا يكون فيه الأطفال جائعون، وتكون فيه أجسادهم آمنة؟ حيث يمكن للشعراء أن يعيشوا ويكتبوا في سنّ الشيخوخة؛ ليس الكلمات التي تنتبأ بموتهم، بل الأغاني التي تحتفي بحياتهم؟ حيث يمكن للصيادين صيد الأسماك الوفيرة، وأشجار الزيتون مُثمرة، والمخابز مليئة بالدقيق؟ حيث يوجد السلام والازدهار والرعاية والاهتمام؟ ماذا يعني تخيل ذلك، وهل يمكن للقانون الجنائي الدولي أن يقودنا إلى هذا المستقبل؟

لقد دعا الكثيرون المحكمة الجنائية الدولية إلى الرد على الإبادة الجماعية المحتملة في غزة من خلال التحقيقات والملاحقات القضائية. يبدو هذا النداء إلى القانون الجنائي وكأنه إحدى الأدوات القليلة المتاحة لنا لوقف القتل والدمار. لكن ماذا علينا أن نفعل أيضاً؟ قيل لنا منذ عقود أن للقانون الجنائي الدولي وظيفة «رادعة»^٦، ووظيفة «اجتماعية تربوية»^٧، وأنه جزء لا يتجزأ من سيادة القانون الدولي. إذا كان هذا صحيحاً، فإنه سيكون أداة جبارة. لكننا نرى اليوم كل ذلك في حالة خراب: السياسيون الذين أمروا بهذا العنف، والجنود الذين نفذوه، لا يردعهم التهديد بالملاحقات القضائية المحتملة للمحكمة الجنائية الدولية. وهنا يكمن المأزق المزدوج: نحن نطالب المحكمة بالتحرك، لكن لا يبدو أن ذلك مهم

الجماعية أو الأحكام القضائية، بل عبر التنظيم السياسي والنضال الثوري لإسقاط النظام الدولي الذي يُنتج هذه المآسي. هل حقاً يعتبر البعض أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، الذي يقود الهرولة نحو لاهاي، يمثل طليعة حركة العالم الثالث الجديدة؟ وهل يمكن اعتبار محاميه ليس مجرد مهنيين بارعين، بل أيضاً مقاتلين ضد الإمبريالية؟ لطالما تميزت حركة العالم الثالث بتوتر بين مناهضة الرأسمالية بشكل ثوري وما بين نزعات القومية البرجوازية. ولكن، ألا يمكننا أن نقف اليوم متضامنين مع فلسطين من دون ارتداء قيد القانونية أو تنظيف سجلاتنا الأممية من انحيازات ردود الفعل المحلية؟

سابقاً

في شباط، تحدثت مع زميلة لي في جامعة بيرزيت في فلسطين. وأقرت بأنه لم يكن هناك اهتمام كبير بالقانون الدولي بين طلابها، على الرغم من تغطية إعلامية واسعة لإجراءات محكمة العدل الدولية. «إنهم لا يرون أهميته في حياتهم اليومية». ربما ستتحول عملية تقنين المقاومة وكل ما تحمله من معانٍ إلى شبح يطارد المحامين الدوليين النقديين، مثلما يطارد شبح كلارنس (Clarence) أو آن (Anne) الفلسطينية معركة بوزورث (Bosworth Field): «غدا في المعركة...تذكروني». أو ربما سنعود ببساطة مرة أخرى إلى لاهاي، حاملين سيف القانون الدولي العاجز بلا نهاية.

٦ باحثة مشاركة في مركز قانون السكان الأصليين في جامعة نيو ساوث ويلز.

إيصالنا إلى فلسطين التي نتخيلها - حيث الشعراء، وأشجار الزيتون، والأطفال آمنون، وحيث الناس فرحون ويعيشون بسلام حقيقي وتقدير مصير - يتطلب عدالة أوسع مما يمكن أن يقدمه النظام القانوني الجنائي الدولي.

سحب الاستثمارات من الهياكل العسكرية، التسريح الدقيق للقوات، إلغاء الديون، استعادة حقوق الأراضي، وزيادة المساعدات والرعاية المتبادلة عالمياً. هذه الاستجابات للعنف، من بين أمور أخرى، ستفعل «ما تعجز أنظمة العقوبات الجنائية عن فعله»^٧: بناء الأمان للمتضررين، وضمان التغيير الهيكلي حتى لا يتكرر الضرر مرة أخرى. لسنا بحاجة إلى وضع المحكمة الجنائية الدولية كـ«اليد الشرعية الوحيدة للعدالة»^٨. يمكننا أن نتخيل، ونأتي بعدالة جديدة: عدالة لا تعتمد على العقاب، بل تؤسس لسلام وتحرير مستدامين.

صمت القانون الدولي المطبق

على الاستعمار الاستيطاني

كريستين شوبل^٩ وناهد سمور^{١٠} وميشيل بورغيس كاستالا^{١١}

بصفتنا محامين دوليين، نسعى جاهدين لاستخدام لغتنا القانونية لمهاجمة العدوان على غزة. يُستشهد باتفاقية الإبادة الجماعية لتحديد ما إذا كانت ترتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين، ويُستدعى نظام روما الأساسي لتحديد ما إذا كانت جرائم الحرب مثل التجويع والحرمان من المساعدات الإنسانية ترتكب ضد الفلسطينيين، وتُستخدم اتفاقيات لاهاي لتحديد ما إذا

كثيراً إذا فعلت. فإذا لم تفعل المحكمة شيئاً، فإنها تثبت الانتقادات القديمة الموجهة إليها: انتقائيتها، وعلاقتها بالسلطة. وإذا تحركت، فإن تلك الانتقادات لا تزال قائمة: المحكمة تظل انتقائية ومتورطة في هياكل السلطة. لذلك، يناشد الكثيرون المحكمة، لكن البعض الآخر بدأ يتساءل: هل هناك طريق آخر؟

القانون الجنائي الدولي هو نظام قانوني عقابي، وقد أثبت عدم قدرته على إنهاء العنف. في الواقع، يمكن أن يؤدي فقط إلى المزيد من العنف. وكما تعتمد النظم المحلية للقانون الجنائي على السجون والشرطة، يعتمد القانون الجنائي الدولي على العنف المتمثل في السجن والعقاب لمواجهة العنف المرتكب. وهذه الأنظمة، كما تقول روث ويلسون غيلمور، «تستخرج من الناس الوقت، مورد الحياة»^{١٢}. نعم، الرغبة في العقاب مفهومة. حتى أن جزءاً مني يريد أن يُستخرج من أولئك الذين استخرجوا. أن يُسجنوا بسبب الوفيات التي تسببوا فيها. يبدو من المستحيل مواجهة هذا العنف بأي شيء سوى العنف. لكن، كما تتوسل إلينا مريم كابا، هل يمكننا «تحدي دوافعنا العقابية، مع إعطاء الأولوية للشفاء والإصلاح والمساءلة»^{١٣}؟ أريد أن أحاول.

كيف يمكننا إذن بناء المساءلة دون الاعتماد على العقوبة الجنائية؟ وبالتأكيد، المسألة لا تتعلق بالإفلات من العقاب أو التقاعس عن العمل؛ بل تتعلق بتجاوز الانتقام الذي لن يؤدي إلا إلى المزيد من الضرر. إيصالنا إلى فلسطين التي نتخيلها - حيث الشعراء، وأشجار الزيتون، والأطفال آمنون، وحيث الناس فرحون ويعيشون بسلام حقيقي وتقدير مصير - يتطلب عدالة أوسع مما يمكن أن يقدمه النظام القانوني الجنائي الدولي. ويجب أن يشمل ذلك

٧ محاضرة في القانون في جامعة ليفربول.

٨ باحثة ما بعد الدكتوراه في معهد البحوث التكاملية للقانون والمجتمع في كلية الحقوق بجامعة هومبولت في برلين.

٩ باحث وكاتب قانوني دولي ذو خبرة واسعة في العالم العربي والنزاعات الإقليمية والعدالة الجنائية الدولية.

في الوقت الذي يهاجم فيه الجيش الإسرائيلي (وقت كتابة هذا النص) رفح - وهي منطقة «آمنة» مخصصة للمدنيين في غزة - ينغمس المحامون الدوليون في مناقشات قانونية دقيقة، تتضاءل أهميتها أمام الموت والدمار الواقعيين.

حول ما إذا كانت محكمة العدل الدولية قد وجدت، في أول أمر لها بالتدابير المؤقتة، أن للفلسطينيين «حقاً معقولاً» في الحماية من الإبادة الجماعية أو ما إذا كانت الإبادة الجماعية تحدث بشكل معقول وفقاً لاتفاقية الإبادة الجماعية.^{١٢}

هذا التشبث بالمصطلحات القانونية، والانتقاء بينها، هو نتيجة غياب فئة الاستعمار الاستيطاني في القانون الدولي. لا توجد اتفاقية تمنع الاستعمار الاستيطاني، ولا يوجد تعريف قانوني له، ولا توجد سوابق قضائية للاستعمار الاستيطاني في المحاكم الدولية. لذلك، يجد المحامون الدوليون أنفسهم مضطرين لاستخدام فئات قانونية تتحدث عن عنف الاستعمار الاستيطاني، مثل الغزو وتقرير المصير والاحتلال والفصل العنصري والإبادة الجماعية.

هذه المناقشات، بشكل غير مقصود، تميل إلى إضفاء شرعية على الاستعمار الاستيطاني. ومن الأمثلة على ذلك استخدام مفاهيم *ius in bello* و *ius ad bellum*، مما يدعم الافتراض بأننا نتعامل مع «حرب» بين إسرائيل وحماس تبدأ في ٧ أكتوبر، بدلاً من التعامل مع الاستعمار الاستيطاني كهيكمل مستمر لإزالة السكان الأصليين. مثال آخر هو الحجة التي قدمها الفريق القانوني الألماني في محكمة العدل الدولية عندما زعمت نيكاراغوا أن ألمانيا متواطئة في الإبادة الجماعية للفلسطينيين. أتاحت لألمانيا الفرصة للحديث بإسهاب عن الآليات القانونية الخاصة بتصدير الأسلحة الحربية (*Kriegswaffenkontrollgesetz*)، متجنباً بذلك المسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بالتواطؤ في الاحتلال غير المشروع والإبادة الجماعية.

غياب الاستعمار الاستيطاني كفئة قانونية دولية ليس مصادفة؛ إنه نتيجة للنزعات المهيمنة للقانون الدولي،

كانت الأراضي الفلسطينية محتلة بشكل غير قانوني. في هذه المناقشات، يلوح في الأفق النقد المتعلق بعدم التحديد المعتاد، حيث يوجد أيضاً محامون دوليون يدافعون عن إسرائيل، ويزعمون أن حماس ترتكب جرائم حرب وأنها تسيطر فعلياً على غزة. يطالب المحامون الدوليون - وكذلك العديد من الضحايا والمتضامنين مع الفلسطينيين - المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والمحاكم الدولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية بتحديد هذه المناقشات القانونية وتسويتها على ما يبدو. هذه الدعوات تصور القانون كموقع متميز عن السياسة، لكنه في الوقت نفسه قادر على تشكيل المظاهر السياسية. وكما جادل مارتني كوسكينيمي، فإن القانون الدولي يتمتع بقدرة مفرطة على إضفاء الشرعية (على أي سلوك سياسي، بما في ذلك الإبادة الجماعية) لكنه في الوقت نفسه يقلل من الشرعية (بفشله في تقديم مبرر مقنع لشرعية أي ممارسة، بما في ذلك حظر الإبادة الجماعية).^{١٠} في خلفية هذه المناقشات، هناك صمت يصم الأذان داخل القانون الدولي: غياب الاستعمار الاستيطاني كمفهوم قانوني دولي. المحامون الدوليون، بينما يتناولون قضايا عالمية وهيكلية ذات أهمية أخلاقية ضخمة، يميلون إلى الانزلاق إلى تفاصيل المراوغات القانونية. ويتضح هذا في المناقشات حول معقولية ارتكاب الإبادة الجماعية، والتي تدور حول قضايا مثل جنوب أفريقيا ضد الولايات المتحدة وأوامر التدابير المؤقتة الإسرائيلية في محكمة العدل الدولية. في الوقت الذي يهاجم فيه الجيش الإسرائيلي (وقت كتابة هذا النص) رفح - وهي منطقة «آمنة» مخصصة للمدنيين في غزة - ينغمس المحامون الدوليون في مناقشات قانونية دقيقة، تتضاءل أهميتها أمام الموت والدمار الواقعيين.^{١١} تتمحور المناقشات القانونية

في الماضي، ظهرت فئات قانونية جديدة مثل الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية بعد فظائع الحرب العالمية الثانية، والفصل العنصري بعد انهيار النظام في جنوب أفريقيا. ومن المفهوم أن بعض المحامين الدوليين يطالبون الآن بفئات قانونية جديدة لمواجهة العنف المستمر ضد الفلسطينيين، بما في ذلك النكبة.

المتفاوت يعكس شيئاً مما يمثله القانون الدولي وفلسطين اليوم، وكيف يتكاملان معاً لملء الفراغات التي خلفها الشعور بالارتباك الذي يعيشه الكثير منا في عالمٍ تتفشى فيه الفاشية وتملأه الإبادة الجماعية. يرتفع الانتباه بارتفاع وتيرة اليأس.

كانت هناك موجة من النقاش العام حول فعالية المؤسسات القانونية الدولية بعد الحكم المؤقت لمحكمة العدل الدولية بشأن اتهام جنوب إفريقيا لإسرائيل بانتهاك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨. ١٢ مع احتدام الهجمات الإسرائيلية على غزة، يواصل المحامون والنشطاء والدول اللجوء إلى القانون الدولي. رفعت نيكاراغوا دعوى قضائية ضد ألمانيا أمام محكمة العدل الدولية، مطالبة بإجراءات طارئة لوقف تقديم برلين للأسلحة والدعم لإسرائيل. وعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية رفضت هذا الطلب،^{١٤} إلا أن داعمي إسرائيل باتوا الآن في حالة من الهلع، إذ يبدو أن المحكمة الجنائية الدولية قد خرجت عن سيطرة حلفاء إسرائيل، بعد أن طلبت المدعية العامة إصدار مذكرات اعتقال بحق نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، المتهم بارتكاب الإبادة الجماعية.^{١٥}

من جهتهم، يحشد الصهاينة ومؤيديهم خطاب القانون الدولي في محاولة يائسة لكبح موجة الرأي العام المتزايدة ضد إسرائيل، مقدمين مقترحات عبثية تتعلق بمحاكمة فلسطين بتهمة الإبادة الجماعية.^{١٦} وقد تبذرت هذه الثروة جانباً بسبب الأعداد المتزايدة بشكل مروع من القتلى والمُجوعين والجرحى الفلسطينيين في غزة، ومشهد ولادة قيادة جديدة في أوساط الاحتجاجات الطلابية عبر الجامعات في الولايات

والذي هو إرث من الاستعمار الذي يقسم الامتيازات بناءً على رأس المال والعرق. في الماضي، ظهرت فئات قانونية جديدة مثل الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية بعد فظائع الحرب العالمية الثانية، والفصل العنصري بعد انهيار النظام في جنوب أفريقيا. ومن المفهوم أن بعض المحامين الدوليين يطالبون الآن بفئات قانونية جديدة لمواجهة العنف المستمر ضد الفلسطينيين، بما في ذلك النكبة. قد نتخيل مطلباً بجعل الاستعمار الاستيطاني فئة قانونية جديدة في القانون الدولي، تُعتبر ممارساته غير قانونية. لكن يبقى السؤال ما إذا كان هذا سيؤدي إلى تغيير هيكل، أو ما إذا كان سيسقط في المزاوغات القانونية التي تحجب العدالة كما في السابق.

من المهم الآن أن نسلط الضوء على غياب الاستعمار الاستيطاني في القانون الدولي، لزعة الافتراضات حول الفئات القانونية الحالية التي لا تكفي لفهم واقع الممارسات الاستعمارية الاستيطانية.

شريط «موبوس» الخاص فلسطين والقانون الدولي

لوري أ. ألين^{١٠}

تبدو قمم وقيعان الاهتمام بالقانون الدولي في ما يتعلق بغزة مثل قراءة تخطيط القلب لمريض يعاني من عدم انتظام دقات قلبه. أعتقد أن هذا الاهتمام

١٠ لوري ألين هي عالمة أنثروبولوجيا سياسية، تركز اهتمامها على تاريخ وسياسات القانون الدولي، والليبرالية، وحرية الأكاديميين، والفاشية، وفلسطين، وهي الآن باحثة في جامعة SOAS.

يبلور القانون الدولي من هذا النوع قيمًا معينة للحياة الإنسانية المتساوية
والحقوق، حتى لو كان يفعل ذلك رمزيًا فقط ونادرًا ما ينمو أي شيء حقيقي من
وحل أسس السياسة الواقعية.

النجاة التي تطفو أمامنا، وتبعث فينا إيماناً متجدداً
بالإنسانية المشتركة. وكما أستكشف في كتابي عن تاريخ
انخراط الفلسطينيين في الأفكار والمؤسسات القانونية
الدولية، فإن هذا الإيمان لا يعترف دائماً بخيبات الأمل
الماضية أو يأخذها بعين الاعتبار.^{١٦}
وتهدف حقوق الإنسان والقانون الإنساني إلى تقييد
العنف البشري، وفي غياب طريقة أكثر احتراماً وفعالية
لشق طريق إلى العدالة، فإن الكثيرين يتمسكون بها.
إنها مثل مسحوق سحري، أو علبة من بذور الزهور
البرية ألقيت في الفناء الخلفي بجوار المرآب. يبلور
القانون الدولي من هذا النوع قيمًا معينة للحياة
الإنسانية المتساوية والحقوق، حتى لو كان يفعل ذلك
رمزيًا فقط ونادرًا ما ينمو أي شيء حقيقي من وحل
أسس السياسة الواقعية.

هناك شيء خاص في هذه اللحظة يساعد في تفسير
اللجوء المتكرر إلى القانون الدولي بشأن غزة. ليس
الفلسطينيون وحدهم الذين عادوا إلى عالم القانون
الدولي بحثًا عن الدعم، إن لم يكن الخلاص.
إنهم كثيرون: الناخبون المتداخلون من الإنسانيين
والليبراليين وعلماء القانون الدوليين والطلاب
المستعدين ليصبحوا دبلوماسيين وقضاة، والمتفائلين
الذين يرون دائماً نصف الكوب ممتلئاً، وربما
الآخرين الذين يحتاجون أيضاً إلى الحماية ولديهم
مصلحة في عمل القانون الدولي، والسذج سياسياً
الذين يعتقدون أن العالم يسير وفقاً لقواعد عادلة
في بعض الأحيان.

لقد أصبحت فلسطين وإيذاء الفلسطينيين من
قبل إسرائيل دلالة على ما يعرض البشرية للخطر،
وهو أحد أعراض العالم المستقطب. لاحظ معلقون

المتحدة وأماكن أخرى على مستوى العالم.^{١٧} وعلى
الرغم من أن الحديث قد خفت إلى حد ما، فإن مفاهيم
القانون الدولي ومؤسساته تحوم حاضرة دائماً، مثل
السحب الرمادية الجاهزة للبذر فوق حرائق الغابات.
ولم يول اهتمام عام يذكر لمجلس حقوق الإنسان
عندما اعتمد في ٥ نيسان قرارًا (غير ملزم) يدعو
إلى محاسبة إسرائيل على جرائم حرب وجرائم ضد
الإنسانية محتملة في غزة. وصوتت ست دول فقط ضد
القرار الذي تم تمريره بأغلبية ٢٨ صوتًا وامتناع ١٣
عضوًا عن التصويت. وردًا على ذلك، «اندلع التصفيق في
المجلس عندما تم الإعلان عن نتائج التصويت وسط
فرحة العديد من الدول التي أيدت القرار».^{١٨} لماذا
هذا الرد المنتشي على قرار آخر لن يحاسب إسرائيل،
في حين أن قلّة من خارج مجلس حقوق الإنسان
لاحظته؟

ولا يسعني إلا أن أؤمن مشاعر أولئك الذين يهتفون
في قاعة المجلس ودوافعهم. لكنني أظن أنها كانت
مشابهة لما جعل الكثيرين يرحبون بقرار محكمة
العدل الدولية الذي يطالب إسرائيل بمنع أعمال
الإبادة الجماعية ضد سكان غزة. كل إعادة تأكيد
على مبادئ القانون الدولي، وكل مطلب جماعي لوقف
عنف إسرائيل يُعبّر عنه بلغة القانون الجنائي الدولي،
يشبه إمساك يدٍ أخرى بلطف. قد لا يُمكنه شفاءك
أو إنقاذك من الرمال المتحركة أو إخماد النيران، لكنه
يُشعرك بأن هناك من يقول إن ذلك ممكن وضروري.
رد الفعل هذا في قاعة المجلس، وكل ردود الفعل من
التدقيق والاحتفال والإدانة، فضلًا عن تجاهل هذه
الأحداث القانونية، تقول شيئاً عما يمثله القانون
الدولي دائماً. القانون الدولي هو أحياناً بمثابة خشبة

لقد مثلت فلسطين، على مدى عقود، رمزياً وأظهرت مادياً الوعد الذي لم يتحقق
بالحقوق العالمية وتقرير المصير. إن إنقاذ الفلسطينيين أو التخلي عنهم هو إنقاذ
أو التخلي عن مثلنا الإنسانية.

الأداء والبدعة أمام القانون

فاسوكي نسيها^{١١}

«ثم مد يده وأخذ السكين ليذبح ابنه، لكن ملاك
الرب نادى عليه من السماء: «إبراهيم! إبراهيم! ... لا
تضع يدك على الصبي. لا تفعل أي شيء له. الآن أعلم أنك
تخاف الله لأنك لم تحجب عني ابنك، ابنك الوحيد».
(سفر التكوين ٢٢: ١٠-١٢)

لطالما شكّل احتلال فلسطين اختباراً للإيمان
بالقانون الدولي. لسنوات عديدة، لفت كلُّ نورا
عريقات، ونمر سلطاني، وجون رينولدز وغيرهم
من علماء القانون الانتباه إلى اضطهاد الاحتلال
الإسرائيلي لفلسطين، سواء عبر استخدام القانون
الدولي أو في انتهاكه. مع قضية جنوب أفريقيا ضد
إسرائيل، يعود اختبار العلاقة بين القانون الدولي
وتحقيق العدالة للشعوب المستعمرة إلى مقدمة
النقاش العام العالمي.

تتحدث قصة إبراهيم عن هذه العلاقة بين
الإيمان والاختبار، القانون والعنف، الفداء والانفصال-
كل هذا بينما تطاردها «مذبحة الأبرياء». عندما طلب
الله من إبراهيم أن يضحي بابنه إسحق، أثبت
إبراهيم إيمانه من خلال مواصلة تنفيذ الأمر.
لكن في اللحظة الأخيرة، تدخل الملك ليمنع هذا
الفعل المشؤوم، حيث بدأ انزعاج الملك من شبح
قتل إسحق البريء متناقضاً مع هدوء إبراهيم في
الاستجابة لاختبار الله. هل يمكن أن يأمر إله عادل

من المركز العربي «انقسام المجتمع الدولي بين
أولئك الذين يتوقون إلى دعم القوانين والاتفاقيات
الدولية في الحرب العالمية الثانية وأولئك الذين
يدعمون استمرار إسرائيل في الهجوم على غزة»^{٢٠}.
كتب أحد منظمي BDS Korea أن تصرفات إسرائيل
«تهدد الأساس الإنساني وتنتهك قدسية الحياة
البشرية ... إنسانيتنا الجماعية على المحك»^{٢١}. وهي
تردد ما قاله نيلسون مانديلا الشهير بأن «حرية
جنوب أفريقيا لا تكتمل بدون حرية فلسطين»^{٢٢}،
وتوسع دائرة مصائرنا المشتركة، معلنة أن ما يحدث
في فلسطين يؤثر علينا جميعاً^{٢٣}. تظهر محفوظات
المناقشات في الجمعية العامة كيف يعتقد الكثيرون أن
حل القضية الفلسطينية من خلال القانون الدولي
كان مرادفاً لمهمة الأمم المتحدة نفسها^{٢٤}. لقد مثلت
فلسطين، على مدى عقود، رمزياً وأظهرت مادياً
الوعد الذي لم يتحقق بالحقوق العالمية وتقرير
المصير. إن إنقاذ الفلسطينيين أو التخلي عنهم هو
إنقاذ أو التخلي عن مثلنا الإنسانية.

والآن، بينما يموت الفلسطينيون بسرعة بعشرات
الآلاف، مع تركيز الاهتمام الذي سمح له بالتبدد
في ظل الزحف الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي
البطيء عبر فلسطين التاريخية، أعيد تأكيد المعادلة.
وبكل إلحاح لأن تسونامي التطرف اليميني والشعبوية
يهدد المشروع القانوني الليبرالي كما لم يحدث
من قبل. يتشابك القانون الدولي وفلسطين على
طول شريط «موبوس»، مما يوسع فكرة العدالة
والإنسانية المشتركة إلى أحلام الحرية الفلسطينية. إن
حريتنا، كما يرى الكثيرون أخيراً في هذه اللحظة، لا
تكتمل بدون حرية فلسطين.

التوجهات العنصرية المتأصلة في النصوص القانونية الدولية هي أساسية
لمسائل الأمل والشرعية. جنوب أفريقيا، بحكم نضالها ضد الفصل العنصري،
تثير سؤالاً جوهرياً: هل يمكن اعتبار الفلسطينيين ضحايا؟ وهل يمكن الاعتراف
بإسرائيل كمرتكبة للجريمة؟

حظر الإبادة الجماعية ليشمل الفلسطينيين اليوم؟
التوجهات العنصرية المتأصلة في النصوص القانونية
الدولية هي أساسية لمسائل الأمل والشرعية. جنوب
أفريقيا، بحكم نضالها ضد الفصل العنصري، تثير
سؤالاً جوهرياً: هل يمكن اعتبار الفلسطينيين ضحايا؟
وهل يمكن الاعتراف بإسرائيل كمرتكبة للجريمة؟ في
الأكاديمية القانونية، يستند العديد من علماء القانون
الفلسطيني والدولي إلى تقاليد نقدية مثل نظرية العرق
النقدي ومقاربات العالم الثالث للقانون الدولي (Third
World Approaches to International Law).

عند قراءة قصة إبراهيم، أقترح تحويل التركيز من
الصراع الداخلي لإبراهيم إلى المعاني المكتسبة من أدائه
العلني. قيمة قضية محكمة العدل الدولية تتجاوز
شروطها القانونية. لا تكمن الأهمية في كيفية حكم
المحكمة بل في المشاهدة الجماعية للدراما التي تحدث
على جبل موريا المعاصر.

لقد بنت الإجراءات أمام محكمة العدل الدولية
مجتمعاً من خلال بناء جمهور. تضامن اليسار
العالمي المناهض للاستعمار، وحركات التضامن مع
فلسطين في العام ٢٠٢٤، تعكس لحظة باندونغ جديدة.
استحضار المعاني القانونية الدولية على المسرح العالمي
يتطلب التنقل بين النص والحدث، وبين المعاني التي
تتولد داخل المحكمة وخارجها. هذه المعاني تتشكل
من خلال الظروف التاريخية الحالية، وتتأثر بتاريخ
الهيمنة الاستعمارية والمقاومة.

اليوم، بينما نرى إبراهيم يتجادل بإيمان راسخ،
ندرك أنه ليس الممثل الوحيد على المسرح. مذبح
الإيمان الذي بناه تم تقويضه وتحديه من قبل الملوك.

بقتل بريء؟ وهل استجابة إبراهيم السريعة تعكس
تعصباً دينياً يتجاوز أبسط المبادئ الأخلاقية؟
هل يقدم المحامون الدوليون تعصباً مهنيًا موازياً،
متجاهلين الرهانات التي تتجاوز القانون؟ هل
الذهاب إلى المحكمة يحول الانتباه من غزة إلى
لاهاي؟ هل يراكم المحامون رأس مال مهني بينما
يسحبون الانتباه والموارد من استراتيجيات أكثر
فعالية لمواجهة الإبادة الجماعية، أو حتى من
الفلسطينيين والإبادة ذاتها؟

استشهد مارتي كوسكينمي بقصة إبراهيم
عندما نظر في قضية الأسلحة النووية أمام محكمة
العدل الدولية عام ١٩٩٦. جادل كوسكينمي بأن
تقديم التماس لمحكمة العدل الدولية بشأن قتل
الأبرياء يسيء فهم التمييز بين القانون الدولي
كالتزام مهني والمبدأ الأخلاقي البديهي الذي يقول
إن قتل الأبرياء خطأ فادح. يَفْشَل اللجوء إلى
القانون في إدراك هذه الضرورات الأخلاقية البسيطة
والعميقة. إذا كان إبراهيم قد سأل الله عن وصيته،
فهذا يعني أنه نسي طبيعة الإله وفشل في اختبار
إيمانه.

اقترح أدبلا هاسيم وبلين نيسا ني غرايغ، في دفاعهما
عن جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، أن
فرضية اتفاقية الإبادة الجماعية نفسها تتحدى الانقسام
بين القانون والحكم الأخلاقي. ما يتم اختباره هنا
هو ما إذا كان القانون الدولي يسعى لحماية الأبرياء
عالمياً، وهو ادعاء ملوث بتاريخ العنصرية والاستعمار.
وكما جادلت ناميبيا في قضية أخرى أمام محكمة
العدل الدولية، لم يتمتع الضحايا السابقون للاستعمار
والإبادة الجماعية بحماية القانون الدولي. فهل يمتد

في المقابل، يقود الفلسطينيون الحجة المضادة، ودول مهمة في الجنوب العالمي، ومجتمعات السكان الأصليين في الغرب، فضلاً عن الأقليات في دول الشمال العالمي. رسالتهم ببساطة هي أنه إذا لم تُحاسب دولة مثل إسرائيل على سياساتها الإجرامية تجاه الفلسطينيين، فإن القانون الدولي لا يستحق وصفه «دوليًا».



تصاعد الدخان بعد غارة إسرائيلية على شمال غزة بينما يتم إسقاط القنابل المضيفة يوم ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٢. (صحف)

الدولية، قد تُوَطر إسرائيل كدولة ترتكب جرائم إبادة جماعية، أو أن مسؤوليها يُعتبرون مسؤولين عن جرائم حرب وحتى جرائم ضد الإنسانية. بخلاف الأنظمة القانونية المحلية، تكون الأنظمة الدولية أكثر عرضة لتأثير سياسات القوة العالمية من جهة، والرأي العام العالمي من جهة أخرى.

لقد وضعتُ الرأي العام وسياسات القوة جنبًا إلى جنب لأن الفجوة في فلسطين بين صانعي

ما هو الدولي؟

إيلان بابيه^{١٢}

قبل عشر سنوات، كان من الصعب تخيل أن المحاكم الدولية، مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية

^{١٢} أستاذ بكلية العلوم الاجتماعية والدراسات الدولية في جامعة إكستر في المملكة المتحدة، مدير المركز الأوروبي لدراسات فلسطين بالجامعة، ومشارك في إدارة مركز إكستر للدراسات الإثنو-سياسية.

السياسات، ولا سيما في دول الشمال العالمي، وبين الرأي العام واسعة، وفي بعض الأحيان يبدو أنها غير قابلة للجسر. وقد لا يحتاج هذا إلى توضيح، لكن لضمان الوضوح، فإن صانعي السياسات لا يزالون يوفرون لإسرائيل حصانة من معظم إجراءاتها ضد الفلسطينيين، بينما يطالب الرأي العام أو المجتمع المدني بإجراءات أكثر صرامة وحزمًا ضد إسرائيل في هذا الشأن.

وليس من قبيل الصدفة أن دولة من الجنوب العالمي هي التي ناشدت محكمة العدل الدولية تأطير الأعمال الإسرائيلية في غزة على أنها إبادة جماعية. فمن غير المرجح أن تتخذ دولة في الشمال العالمي، حتى لو كانت معروفة بموقفها الداعم نسبيًا للفلسطينيين مثل أيرلندا أو النرويج، خطوة مماثلة.

يبدو أن كلاً من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية تحاولان تضييق الفجوة في فلسطين بين السياسة الفوقية من الحكومات والسياسة القاعدية من المجتمع المدني. فالحاكم لا تنتظر الحكومات لاتخاذ إجراءات في مواجهة الإبادة الجماعية التي تتكشف في غزة، وتشير إلى أنه وفقاً للقانون الدولي، لا يمكن فقط اتهام إسرائيل بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بل يمكن أيضاً تحميل المسؤولية لأولئك الذين يزدونها بالأسلحة والذخيرة باعتبارهم متواطئين في تلك الجرائم.

تشكل هذه اللحظة الحاسمة في التاريخ تحدياً هائلاً للنظام الدولي الذي ننتمي إليه جميعاً. يتضح نهجان متناقضان بوضوح شديد في هذه اللحظة. الأول تغذية رواية فبركتها إسرائيل وجماعات الضغط التابعة لها في جميع أنحاء العالم، وهي أن المؤسسات الدولية، بما في ذلك المحاكم والهيئات القضائية، معادية للسامية بطبيعتها ومتحيزة ضد إسرائيل، وبالتالي يجب تجاهل آرائها المهنية. بالنسبة للكثيرين في إسرائيل، أصبح القانون الدولي مرادفاً للكراهية التاريخية ضد اليهود. تحت هذا الطرح تكمن الفكرة أن إسرائيل دولة غربية، وبالتالي لا يمكن معاملتها مثل إيران أو كوريا الشمالية أو روسيا أو الديكتاتوريات الأفريقية، التي تخضع لأحكام القانون الدولي. وتكراراً لهذه الفكرة، يجري التأكيد على أن إسرائيل لا يمكن اعتبارها دولة مارقة أو منبوذة.

في المقابل، يقود الفلسطينيون الحجة المضادة، ودول

مهمة في الجنوب العالمي، ومجتمعات السكان الأصليين في الغرب، فضلاً عن الأقليات في دول الشمال العالمي. رسالتهم ببساطة هي أنه إذا لم تُحاسب دولة مثل إسرائيل على سياساتها الإجرامية تجاه الفلسطينيين، فإن القانون الدولي لا يستحق وصفه «دولياً»، ويجب إعادة التفاوض حول تعريف الدولة المارقة.

ستستفيد العديد من الدول في الجنوب العالمي، بما في ذلك في الشرق الأوسط، من تطبيق صارم للقانون الدولي لحقوق الإنسان نظراً لسجلها السيئ في مجال انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا يمكن للشمال العالمي أن يكون جزءاً من هذا الجهد أو حتى الدخول في حوار حوله إذا استمر في منح إسرائيل إعفاءً من مسؤوليتها عن سياساتها الإجرامية ضد الفلسطينيين. أما «الباقون» - كما وصفهم ستيفوارت هول- فسوف يراقبون عن كثب الخطوات التالية التي تتخذها كل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

هل ستتبع هذه الأحكام إجراءات فعلية على الأرض، أم أن التهديد الأنجلو-أميركي بالدعم الكامل لإسرائيل في تجاهلها لهذه الأحكام سيفوز في نهاية المطاف؟ إذا أردنا مواجهة التحديات العالمية بنجاح، بما في ذلك الاحترار العالمي والفقر، نحتاج إلى عالم موحد ومتفق عليه. إن المعاملة القانونية التفضيلية لإسرائيل، إذا استمرت بناءً على اعتبارات غير عادلة، ستعرق هذه الجهود إلى حد كبير. إن فلسطين الحرة تعدّ أحد أهم مفاتيح تحقيق عالم أفضل.

«هناك العديد من الأشياء التي يمكن للمرء أن

يتحدث عنها» ...

هانسي سيد^{١٣}

لماذا فلسطين؟ منظور TWAIL* في شمال الكرة الأرضية، ترسل فلسطين موجات صدمة تزعزع النظام السياسي الراسخ والجامد. لقد فضحت النفاق ووسعت

١٣ انضم هانسي إلى قسم القانون بالجامعة الأميركية بالقاهرة عام ٢٠٠٥. حصل على ليسانس في الحقوق من جامعة دمشق، ودبلوم دراسات عليا في العلاقات الدولية من معهد الدراسات الدولية بجنيف، ودكتوراه في القانون من كلية هارفارد. يدرّس ويكتب في مجالات متنوعة ضمن القانون الدولي، تشمل حقوق الإنسان والقانون الإنساني، القانون والتنمية، القانون الاقتصادي الدولي، الحوكمة العالمية، والنظرية القانونية.

* (مناهج العالم الثالث للقانون الدولي، وهي مدرسة نقدية للدراسات القانونية الدولية وحركة فكرية وسياسية).

في هذا السياق، ينبغي فهم فك الارتباط من غزة عام ٢٠٠٥ وحصارها منذ ٢٠٠٧ كنموذج للسيطرة على الفلسطينيين في الضفة الغربية. الأحداث التي اندلعت في ٧ أكتوبر تنبئ بالمنطق والقيود المفروضة على هذا النظام، ومن المرجح أن تغرق الفلسطينيين في الضفة الغربية في دمار مماثل.

غزة كنموذج أصلي

مشروع بناء الدولة القومية العرقية هو مجموعة معقدة من ممارسات الحكم التي تهدف إلى السيطرة على الأرض واستبعاد الأعراق المقهورة. بالنسبة لمؤيدي المشاريع القومية العرقية، سواء في إسرائيل أو بين الفلسطينيين، فإن خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) هو بناء إداري تعسفي. منذ العام ١٩٦٧، كانت غزة دائماً تمثل تحدياً للمؤسسة الإسرائيلية حول كيفية احتواء الفلسطينيين واستبعادهم ككتلة ديمغرافية، في حين كانت الضفة الغربية تشكل تحدياً يتمثل في كيفية مصادرة الأراضي.

كان القانون الدولي للاحتلال الحربي هو الإطار القانوني السائد لوصف سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين. لقد استغل كل من حركة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية هذا الإطار لتحقيق أهدافهما. فالقانون الدولي للاحتلال مرن للغاية، والتوتر بين الأرض المحتلة كساحة معركة وكونها فضاءً يمارس فيه المحتل سلطته العامة سمح لهذا الإطار القانوني بالاستمرار بمختلف درجات الهيمنة والمقاومة.

لكن تأطير الضفة الغربية وقطاع غزة كأراضٍ محتلة أصبح، على الأقل منذ اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، غير مجدٍ بالنسبة للمؤسسة السياسية الإسرائيلية ولحركة التحرير الفلسطينية.

بعد أوسلو، نجحت إسرائيل في تطبيع نظام الهيمنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يفصل بين السيطرة العسكرية والمسؤولية عن حياة المدنيين، مما أدى إلى تفكيك العقدة الأساسية في قلب نظام

الشقوق في أسس «الإمبراطورية». لكن هذا الحدث السياسي الكارثي بالكاد يُلاحظ في الجنوب العالمي بالطريقة نفسها- ليس بسبب اللامبالاة، بل لأن فلسطين لم يُسأَ فهمها أبداً في ذلك «العالم الآخر». فالتاريخ والنضال والأمل هو ما يجعل إعادة تركيز العديد من الحركات معناها ممكناً.

لكن لماذا؟

لا ينبع الصدى السياسي لفلسطين من حجم الكارثة الإنسانية التي تجتاح غزة حالياً. لقد قام العالم الذي نعيش فيه بتطبيع مشاهد الدمار البائس، وصور الأمهات الحزينات، والأجساد المشوهة، والوجوه الهزيلة. كأزمة إنسانية، يصبح من الصعب المطالبة بأولوية أخلاقية أو سياسية لفلسطين. لا توجد معايير أخلاقية يمكن أن تجعل بعض الأرواح أكثر حزناً من غيرها. حقيقة أن معاناة الآخرين أصبحت جزءاً من المشهد المعتاد هي بحد ذاتها أمر شائن. لكن هذه المسألة لا تخص فلسطين وحدها.

تلخص الحرب على غزة تقلبات النظام الاستعماري الذي كان يسعى في يوم من الأيام لفرض رؤية متهورة لإنسانية مقسمة إلى أعراق، لكل منها الحق الحصري في السيطرة على الأرض. في شرق البحر المتوسط، بدأت الحرب على غزة منذ أكثر من قرن مع الإبادة الجماعية للأرمن. عندما تتجسد الأمة كحامل للخلاص العلماني والتحرر الإنساني، لا يصبح قتل الأمة (الإبادة الجماعية) الجريمة النهائية فقط، بل النتيجة المحتملة التي تبقى موجودة حتى عندما تكون كامنة. تحرير فلسطين هو نضال لتفكيك عواقب هذا الخيال الاستعماري.

الاحتلال القانوني. مع تفتيت الضفة الغربية بنجاح، وصلت طموحات إسرائيل الإقليمية هناك إلى حدّها الأقصى. باستثناء التطهير العرقي والتهجير القسري للسكان على غرار ما حدث في عام ١٩٤٨، لا تستطيع إسرائيل ضم المزيد من الأراضي من الضفة الغربية. أصبحت السيطرة على الضفة الغربية تتعلق أيضًا باحتواء الفلسطينيين واستبعادهم ككتلة ديمغرافية. في هذا السياق، ينبغي فهم فك الارتباط من غزة عام ٢٠٠٥ وحصارها منذ ٢٠٠٧ كنموذج للسيطرة على الفلسطينيين في الضفة الغربية. الأحداث التي اندلعت في ٧ أكتوبر تبنى بالمنطق والقيود المفروضة على هذا النظام، ومن المرجح أن تغرق الفلسطينيين في الضفة الغربية في دمار مماثل.

الإبادة الجماعية والمحكمة

إنه من المقلق أن عددًا كبيرًا جدًّا من المحامين يعتقدون أن مصداقية قضية فلسطين القانونية والسياسية قد تعززت فقط لأن هذه القضية معروضة أمام مؤسسة تجسد رموز السلطة الأوروبية التقليدية، مثل الشعر المستعار الأبيض والتعبيرات اللاتينية المتقنة. ومع ذلك، فإن التعامل مع المحكمة يمثل معلمًا سياسيًا مهمًا لأسباب مختلفة تمامًا.

يجب أن توضع الإجراءات المثيرة للجدل المعلقة حاليًا أمام المحكمة في سياق الانهيار التدريجي لسلطة القانون الدولي للاحتلال في وصف سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد أدرك المحامون والنشطاء الدوليون العبثية في إطار الاحتلال منذ أوائل العقد الماضي عندما بدأوا في استكشاف الإمكانيات المفاهيمية والسياسية لأطر مثل الفصل العنصري أو الاستعمار الاستيطاني، وهو اتجاه بلغ ذروته بتقارير منظمات مثل بتسيلم، والعهو الدولية، وهيومن رايتس ووتش. إن تذرع بعض الحكومات والأمم المتحدة بجريمة الإبادة الجماعية في أعقاب الأعمال العسكرية الأخيرة هو استمرار لهذا الاتجاه.

قد يكون تذرع البعض بالإبادة الجماعية لوصف عواقب العملية الحالية في غزة إشكاليًا من الناحية المنهجية. فالانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف تشكل أسبابًا قوية بحد ذاتها للتدخلات القانونية والسياسية. الخطر الكامن في الخطاب الذي يشير إلى

أن العالم يجب أن يتحرك فقط عندما يمكن تصنيف حالة ما على أنها إبادة جماعية، هو أنه قد يقلل من أهمية الحالات الأخرى التي تتكشف في أماكن أخرى من العالم. إن ادعاءات الإبادة الجماعية محددة ويجب أن تعني أكثر من مجرد نمط متطرف من جرائم الحرب.

ومع ذلك، فإن التذرع بمصطلح «الإبادة الجماعية» يعيد توجيه النقاش السياسي حول القضية الفلسطينية، بحيث يتم التركيز على أفعال الأطراف الثالثة وتعاورها. تصبح هذه الأطراف الفاعلة، ودورها في الصراع، في صميم النقاش الدولي وتعيد تشكيل التزاماتها تجاه المنطقة. في الواقع، يمكن القول إن القضايا المرفوعة من قبل جنوب إفريقيا ضد إسرائيل ونيكاراغوا ضد ألمانيا تتعلق بمسؤوليات الأطراف الثالثة. لم تعد القضية الفلسطينية تقتصر على الصراع بين المحتل والواقع تحت الاحتلال، بل أصبحنا جميعًا أطرافًا في هذه العلاقة.

ومن المرجح أن تجد محكمة العدل الدولية نفسها توازن بين شرعيتها ووظيفتها المحافظة للحفاظ على النظام. قد يؤدي هذا التوازن إلى صدور أحكام قد تقوض موقف فلسطين. لكن حتى ذلك الحين، هناك فرصة قصيرة للتغيير.

الهوامش

١٤. باتريك وينتور، «محكمة العدل الدولية ترفض طلباً بأمر ألمانيا بوقف بيع الأسلحة لإسرائيل» <<https://www.theguardian.com/law/2024/apr/30/icj-rejects-request-to-order-germany-to-desist-arms-sales-to-israel>> (٣٠ نيسان ٢٠٢٤).
15. Anshel Pfeffer, 'America Has Finally Found Effective Leverage on Israel – and Netanyahu' Haaretz (1 May 2024) <<https://www.haaretz.com/israel-news/202401-05/ty-article/.premium/america-has-finally-found-effective-leverage-on-israel-and-netanyahu/0000018f-339c-d8fb-a1df-bffe7d110000>>; Raffi Berg, 'ICC Prosecutor Seeks Arrest of Israeli and Hamas Leaders' BBC News (20 May 2024) <<https://www.bbc.co.uk/news/articles/c3ggpe3qj6wo>>. The Prosecutor has also requested warrants for three Hamas leaders.
١٦. غرايم وود، «اتهام فلسطين بالإبادة الجماعية أيضاً» الأطلسي (٣٠ نيسان ٢٠٢٤) <<https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2024/04/icj-genocide-cases-israel-palestine/678235/>>
١٧. إليوت كولا، «احتجاجات الحرم الجامعي على غزة تظهر أنه عندما يفشل قادة الجامعات، يقود الطلاب» (Dawn، ١ أيار ٢٠٢٤) <<https://dawnmena.org/campus-protests-over-gaza-show-that-when-university-leaders-fail-students-lead/>>.
- لي باترز، «تعليم الصحافة في الشرق الأوسط في خضم حملة قمعية» سطور جديدة (١ أيار ٢٠٢٤) <<https://newlinesmag.com/spotlight/teaching-middle-east-journalism-in-the-midst-of-a-crackdown>>.
١٨. ليزا شلاين، «مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين» صوت أميركا (٥ نيسان ٢٠٢٤) <<https://www.voanews.com/a/un-rights-council-accuses-israel-of-war-crimes-against-palestinians/7558605.html>>
١٩. لوري ألين، تاريخ الأمل الكاذب: لجان التحقيق في فلسطين (مطبعة جامعة ستانفورد ٢٠٢٠).
٢٠. يارا عاصي، عماد كهرب، خليل جهشان، تمارا خروب ويوسف منير، «سته أشهر من المذابح في غزة» (المركز العربي في واشنطن، ١٢ نيسان ٢٠٢٤) <<https://arabcenterdc.org/resource/six-months-of-carnage-in-gaza/>>.
٢١. صوفيا ب، «من غزة إلى سيول، التضامن الفلسطيني الكوري العابر للحدود ضد الإمبريالية» العربي الجديد (١١ نيسان ٢٠٢٤) <<https://www.newarab.com/opinion/gaza-south-korea-one-struggle-against-imperialism>>.
٢٢. كريستال أوردسون، «الإثارة أو الانتهازية أو كليهما: ما الذي دفع جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية بشأن غزة؟» الجزيرة (١٦ كانون الثاني ٢٠٢٤) <<https://www.aljazeera.com/features/2024/1/16/altruism-opportunism-or-both-what-pushed-south-africa-to-icj>>.
٢٣. دينا خضر، «ما وراء التفرج: لماذا فلسطين قضية لنا جميعاً» العربي الجديد (٢٧ آذار ٢٠٢٤) <<https://www.newarab.com/opinion/beyond-bystanderism-why-palestine-cause-us-all>>.
٢٤. ألين، تاريخ الأمل الكاذب (رقم ٦٩).
١. انظر/ي، London Review of International Law, 2024, 00, 1–85. <<https://doi.org/10.1093/lri/lrae012>>
٢. انظر ليليانا أوبريغون، «الإمبراطورية والرأسمالية العنصرية والقانون الدولي: حالة هايتي المعتقة وديون الاعتراف» (٢٠١٨) ٣١ مجلة ليدن للقانون الدولي ٥٩٧.
3. See 'Anatomy of a Genocide: Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territory occupied since 1967 to Human Rights Council, Francesca Albanese' (25 March 2024) UN Doc A/HRC/5573/.
4. See, eg, Rome Statute of the International Criminal Court (adopted 17 July 1998, entered into force 1 July 2002) 2187 UNTS 90, preamble.
5. Mirjan Damaska, 'The Competing Visions of Fairness: The Basic Choice for International Criminal Tribunals' (2001) 36 North Carolina Journal of International Law and Commercial Regulation 365
6. Sang-Hyun Song, 'The Role of the International Criminal Court in Ending Impunity and Establishing the Rule of Law' UN Chronicle (December 2012) <<https://www.un.org/en/chronicle/article/role-international-criminal-court-ending-impunity-and-establishing-rule-law>>.
7. Ruth Wilson Gilmore, 'Abolition Geography and the Problem of Innocence' in Gaye Theresa Johnson and Alex Lubin (eds), Futures of Black Radicalism (Verso 2017) 225, 227.
8. Mariame Kaba, We Do This 'Til We Free Us: Abolitionist Organizing and Transforming Justice (Haymarket 2021) 59.
9. ibid.
10. Angela Y Davis, Gina Dent, Erica R Meiners and Beth E Richie, Abolition. Feminism. Now. (Haymarket 2022) 50.
10. We have addressed avenues beyond the ICC in Sara Kendall and Clare da Silva, 'Beyond the ICC: State Responsibility for the Arms Trade in Africa' in Kamari M Clarke, Abel S Knottnerus and Eefje de Volder (eds), Africa and the ICC: Perceptions of Justice (Cambridge University Press 2016) 407.
11. As Forensic Architecture has documented, 'evacuation orders' and 'safe zones' have been all but 'safe', not only because they were directly attacked by Israeli forces, but also because they lack the basic infrastructure to house, feed, and medically care for these large numbers of displaced civilians. 'Humanitarian Violence: Israel's Abuse of Preventative Measures in its 2023/2024- Genocidal Military Campaign in the Occupied Gaza Strip' (7 March 2024) <https://content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/202403/Humanitarian-Violence_Report_FA.pdf>.
12. Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel) (Order of 26 January 2024).
١٣. تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل) (قرار مؤرخ في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٤).